

العالم الإسلامي و تحديات ثقافة العولمة

(جهان اسلام و چالش های جهانی شدن)

محمد صادق حسين زاده^۱

الباحث طالب في مرحلة الدكتوراه في جامعة المصطفى ' العالمية، (المجتمع العالي للغات والثقافات)، فرع: (تاريخ العالم الإسلامي المعاصر)، أكمل فيما سبق دراسة الماجستير في الجامعة طهران.

السيد مصطفى زكي يحيى^۲

الباحث طالب في مرحلة الدكتوراه في جامعة المصطفى ' العالمية، (المجتمع العالي للغات والثقافات)، فرع: (تاريخ العالم الإسلامي المعاصر)، أكمل فيما سبق دراسة الماجستير في الجامعة أعلاه في عام ۲۰۰۴م.

تاريخ الاستلام: ۱۳۹۷/۴/۹ | تاريخ القبول: ۱۳۹۸/۴/۲۲

الملخص

العولمة ظاهرة غيرت النظام العالمي، وانتجت فرص وتهديدات في آن واحد و ان التعرف على العولمة وموافقنا الإسلامية تجاهها يعدّ نقطة انطلاق لخلق التدابير والآليات التي من شأنها أن تتجاوز التحديات والغزو الثقافي العالمي الذي تظهر في عملية العولمة. حاولنا في البحث دراسة عملية العولمة وصددها في العالم الإسلامي، وبطريقة وصفية -تحليلية مستفيدا من النصوص الموجودة في المكتبات والمقالات المنتشرة في الموضوع لنحصل على التدابير التي يجب أن تتخذ لصيانة تراثنا الحضاري، ولنصل إلى علاقات متبادلة وبنائة حتى لا نخسر ايجابيات العولمة. من اجل هذا و ذلك يلزم علينا ان نأطر موقفنا تجاه العولمة من خلال إحياء الثقافة الإسلامية في عالمنا الإسلامي و يجب أن يكون إصرارنا على المواجهة مع العولمة من خلال بناء الذات انطلاقاً من مقوماتنا المادية والمعنوية بسبب العمل الجاد في الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد والسياسة والثقافة و مفروض علينا مسبقا ان تكون مواجهتنا مع عملية العولمة في ضل تلك التحديات مواجهة نشطة وغير سلبية.

الكلمات المفتاحية: العالم الإسلامي، التحديات، الثقافة، العولمة، التحديات الثقافية لظاهرة العولمة.

¹ E-mail:hosseinzadeh@yahoo.com (نویسنده مسئول)

² E-mail:mzyahya@yahoo.com

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.
إن من الأسباب التي تقلق المسلمين الحركيين هي كيفية مواجهة ظاهرة العولمة بما فيها من تحديات خطيرة.

فالعولمة هي ظاهرة معقدة وذات أبعاد، وعندما نحاول تقييمها يلزم علينا أن نعترف مسبقاً أنها واقعة في حياتنا الراهنة وهي مسار غير صالح للتغيير، رغم أنها تعدنا بالتطور والثروة. وهذه الظاهرة صغرت الدنيا إلى حد لا نجد وحدة اجتماعية استطاعت سد أبوابها في وجه هذه التيارات العالمية، وبسبب العولمة هدمت أقوى حدود الطبيعية والسياسية والثقافية، بل وصيرورة واتجاه المجتمعات نحو العولمة حتى أخذت مكانها الثبات فيها. (توحيد فام، العدد ٣١، ص ٤٣)

وإنه سواء اعتبرنا العولمة تطور سلبي في المجتمع أو نعتبرها إيجابياً، فإن المتيقن هو أن هذه الظاهرة غيرت النظام العالمي، وانتجت فرصاً وتهديدات في آن واحد. (اينوري ليگيتير، ص ٣٥)
وهنا نحاول - إضافة على دراسة عملية العولمة وصددها في العالم الإسلامي - أن نجيب على هذا السؤال وهو: ما هي التدابير التي يجب أن تتخذ لأجل صيانة تراثنا الحضاري - وبما فيها الهوية والقيم والثقافة الإسلامية - في خضم عملية العولمة؟ وبعبارة أخرى: كيف نستطيع أن نحصل على العلاقات المتبادلة والبنائة وفي نفس الوقت لا نخسر إيجابيات العولمة؟

النتيجة:

هنالك تدابير يمكن نفيها كالتالي:

من حيث إحياء الثقافة الإسلامية في عالمنا الإسلامي، والعودة إلى الذات من خلال العمل في الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد والسياسة والثقافة، والمواجهة النشطة وغير السلبية لعملية العولمة.



الفرضية:

فى ضل المواجهة التى يخوضها عالمنا الإسلامى مع العولمة هناك تدابير يمكن أن تتخذ لتتمكن من صيانة تراثنا الحضارى فى ضل تلك التحديات.

الأهمية:

التعرف على العولمة ومواقفنا الإسلامية تجاهها يعدّ نقطة انطلاق لخلق التدابير والآليات التى من شأنها أن تتجاوز التحديات والغزو الثقافى العالمى الذى تظهر فى عملية العولمة.

المبحث الأول: مفهوم العولمة وتاريخها الاجمالى

العولمة: فى اللغة العربية اسم مصدر على وزن (فوعلة) مشتق من كلمة العالم، نحو القولة المشتقة من كلمة قالب، وتبنى هذه الصيغة عن وجود فاعل يقوم بالفعل، فإذا كانت القولة تعنى جعل الشىء فى قالب فإنّ العولمة تعنى جعل النشاطات الإنسانية فى نطاق عالمى، أى: تعميم الشىء واعطاؤه صفة العالمية^(١). **الدجاني، ٢٠٠٠م، ص ٦٣**

أما اصطلاحاً: فالعولمة هى تغيير للأنماط والأنظمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتغيير للعادات والتقاليد السائدة. **(الرقب، ٢٠٠٨م، ص ٦)**

كلمة العولمة (Globalize) استخدمت منذ ٤٠٠ سنة وادخلت هى ومرادفاتهما فى النصوص العالمية والأدبية **(نهبانوديان، ص ١٧٤)** ومنذ ١٩٨٠م ترددت كلمة العولمة فى الألسن وليس فقط دخلت هذه الكلمة فى المقاييس اللغوية والأوساط العلمية والثقافية؛ بل إنها اشيعت فى نصوص الصحفيين وبيانات السياسيين والاقتصاديين ودعاة الدين وحتى الممثلين، وباحثوا العلوم الاجتماعية والإنسانية أيضاً، ومنذ أواخر قرن العشرين استعرضوا جوانب مختلفة من هذه الظاهرة وابدعوا كلمات مثل: الاقتصاد العالمى، والاتصالات العالمية، والتهديد العالمى، والأمن العالمى فى بحوثهم^(٢). **(نفس المصدر، ص ١٨٣)**

العولمة لها مفاهيم مختلفة لأنها ظاهرة ما كملت مسيرتها التكاملية وما تزال عرضة للتغيير، وفى مرور الزمان قد تظهر وجوه جديدة منها، ولذا لا يوجد تعريف محدد لها بشكل علمى دقيق، وهذا وإنّ الأحداث العظيمة والمتواصلة فى تطورها التكنولوجى من جهة ودخول ممثلين

جدد فى ميدان الساحة الدولية من جهة ثانية، أدت إلى تخفيف ثنائية الدولة والشعب؛ لأن المفهوم الجديد للأجواء السياسية والاجتماعية لا تتناسب مع تضيق السياسة فى اطار الحكومة الوطنية، وبناءً على وفى ظل عملية تكوين الكوكبة الجديدة أو العولمة، لا تكون هناك دول رئيسية لصانعى القرار.

لهذا قيل: العولمة فى قرن(٢١) تكون بيد الدول الوطنية تتبع سياسات الشركات العابرة للحدود.

وعلى هذا نستطيع أن نتكهن خلافاً لما قيل: إنَّ صانعى القرار الرئيسى فى السياسات الخارجية هم النخب والشخصيات السياسية؛ بل ستصبح المؤسسات الاقتصادية والمنظمات الثقافية ذا أهمية كبيرة فى صناعة القرار، وكذلك التعلق بالوطن كأصل موحد فى حياة الاجتماعى والثقافى سيزول ويتولد مجتمع بلا حدود وطنية وجغرافية، كما أنَّ الاتحاد الأروبي عينة لهبوط أهمية الحدود الأرضية.

ومن ناحية أخرى التواصل بين الناس حتى مع الناس البعيدين أصبح بسهولة التواصل بين الجيران.

وفى النتيجة فإنَّه من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف جامع ومانع للعولمة، وذلك لكثرة الرؤى حولها، والتى تتأثر باتجاهات الباحثين ومواقفهم منها.

ولكى نضع لمفهوم العولمة إطاراً عاماً، نستعرض بعض التعاريف والأقوال التى تناولها الباحثون العولمة ترجمة للمصطلح الإنجليزى Globalization وهى تعنى إكساب الشئ طابع العالمية. (المطيرى، منصور زويد، ١٤٢٠هـ، ص ٣٣)

العولمة مشروع حضارى غربى متكامل البنيات، أوجده التلاقى بين التطلعات والحاجات الغربية من جانب، والإمكانات المادية الهائلة التى أوجدتها الطفرات الكبيرة فى تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدمة من جانب آخر. (التويجى، ١٤٢٠هـ، ص ٣٨)

العولمة فى تعريف (واترز): عملية اجتماعية التى ستزول فيها القيود الجغرافية المفروضة على العلاقات الاجتماعية والثقافية والناس اصبحوا على علم من تخفيض هذه القيود

والاغلال. (واترز، ص ٢٤١).

العولمة - كما يراها الكثير من المفكرين والكتاب -: هي سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات في العالم. (علوى السادة، سنة ١٤٢٠هـ، ص ٦)

وهناك من فرّق بين العالمية والعولمة، فقال إن: <العالمية تفتّح على العالم، وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الأيدولوجي، أمّا العولمة فهي نفى الآخر، وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيدولوجي. (الجابري، ١٩٩٩م، ص ١٥)

ويقصد الغرب بمصطلح العولمة (Global أو Universal) أنّ الغرب قد حقق أهدافاً عالية في مجال التكنولوجيا والكمبيوتر، فتطور خلال السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في حقل الاتصالات، والمعلومات، والإنترنت، وحقق الكثير من الإنجازات.

أما المنظور الأمريكي للعولمة فإنه يجمع بين أمور التكنولوجيا والاقتصاد والسياسة والسلوك والقيم والأخلاق، أي لا يريد أن يسيطر على الجوانب المادية فحسب، إنّما يتعدى ذلك إلى القيم الاجتماعية للشعوب (شليبي، ١٤٢٠هـ، ص ٤٦)

وثمة فرق بين العالمية والعولمة، فالعالمية تفتح الخصوصية، وترتقى بها إلى ما هو عالمي وكوني، أي أنّها تعتبر قاسماً مشتركاً، تنفذ من خلاله رؤية تعبر عن وجهة نظر تستوعب جميع الثقافات والتكتلات والآراء، في إطار التساوي في التعايش بين بنى الإنسان، أمّا العولمة فهي تعبّر عن وجهة نظر خاصة تريد أن تبسط سيطرتها على الرؤى الأخرى على المستوى الإقليمي أو العالمي.

المبحث الثاني: مواقف الفلاسفة الغربيين بالنسبة إلى العولمة

- ١- الواقعيون: هؤلاء يعتقدون العولمة ماسرت شيئاً جديداً في الميدان والساحة الدولية وما استطاعت أن تغير المقاييس والمعايير. (هلد و مك غرو، ص ٧٤)
- ٢- الليبراليون: الذين أسسوا مبدأ التعلق المترابط أو المتبادل، هؤلاء من أهم المتفكرين بالنسبة إلى العولمة وتقييمها، ومن أهم المدافعين لهذه النظرية (أنتوني غيدنز)، حيث عمل بشكل فاعل على مسألة الحداثة وعلاقتها بالعولمة، بوصفها جوهر نظريته (الطريق الثالث)، فرصد جملة الأخطار العولمية التي عصفت بالمحليات الثقافية وهتكت نسيج الهويات ودفعت إلى خلق (كائنات هجينة) ومجتمعات مسلوقة القرار والإرادة، في خضمّ الماكنة العولمية

الضاغطة والمتوحّشة التي هيّجت كلّ أصيل، وخلقت اغترابات عميقة، رغم ما توقّره الاتّصالات من فرص التبادل والتحاوور وقدرة على إلغاء الحدود المكانية والزمانية والمادية بوجه عام.

وقد ارتبط اسم (أتونى غدينز) بنظرية (الطريق الثالث) بديلاً عن الرأسمالية والاشتراكية اللتين لم تفلحا في بناء النظارات وتلبية الاحتياجات الحق للشعوب والجماعات.

وترتكز رؤيته إلى عنصرين محورين تنطوى تحتها كلّ تصوّرات الفرعية:

الأول هو (الديمقراطية الاجتماعية)، بوصفها مواطنة حقيقية في الاختيارات والتسيير مهما كان الفضاء الاجتماعى، ومهما كانت الفئة، بعيداً عن الأطر المؤسسية المحنّطة لممارسة الديمقراطية.

والثانى (الخصوصية)، باعتبار أنّها ضرب من التنوّع يكفل تعايش هويات ونظم ثقافية داخل كون اجتماعى واحد لا يحكم عليها بالامحاء والذوبان فى المدّ العولمى.

٣- نظرية والرشتاين (walerstein) يربط العولمة بالتطور التاريخى للنظام الرأسمالى فى إطار نظرية (النظام العالمى)، ويقوم بتحليل القضايا متأثراً بماركس، بالجانب الاقتصادى بشكل عام وبالاقتصاد الدولى بشكل خاص، وعليه يعتبر والرشتاين انتشار وتعميم النظام الرأسمالى عاملاً أساسياً فى ظاهرة العولمة، والمفهوم المحورى لنظرية والرشتاين حول العولمة هو (النظام الاجتماعى)، الشىء الذى يعطى شكلاً وماهية للنظام الاجتماعى، هو وجود تقسيم عمل فى داخله، يضمن هذا التقسيم للعمل استمرارية حياة النظام، وأيضاً يسبب الاعتماد المتقابل للعناصر المشكلة لهذا النظام.

وقد وصنف وقسم والرشتاين الأنظمة الاجتماعية إلى ثلاث فئات:

أ. الأنظمة الصغيرة.

ب. الإمبراطوريات العالمية.

ج. الاقتصاديات العالمية.

وهو يرى ان الاقتصاديات العالمية تحوى على عدة دول سياسية ذات ثقافات متباينة (الدولة القومية)، وفى اعتقاده أنّ النظام العالمى الحديث أو النظام الرأسمالى هو أول نظام اجتماعى يتوسع عالمياً، ويغير المنطق الاقتصادى الحاكم على هذا النظام، وتحول العالم بأجمله



وبشكل تدريجي إلى مكانٍ للتخزين غير المحدود للرأسمال، ويجلب نوعاً من تقسيم العمل العالمي. (مجموعة من الكتاب، بازشناسى ليبراليسم وجهانى شدن: ص ٤٨)

أبعاد العولمة

خلافًا لما يتصوره بعض المفكرين أن العولمة ليست عملية اقتصادية بحتة، ولأجل التعرف على عملية العولمة في الزمان، علينا ان نتعرف على ابعاد العولمة:

١- عولمة الاقتصاد

إن عملية العولمة نشأت من عالم الاقتصاد، فأصبحت الآلية الأساسية للعولمة آلية اقتصادية، وإن من ميزات العولمة في الاقتصاد؛ ما نواجهه اليوم من اقتصاد بلا حدود، حيث استوعب الاقتصاد الرسمالى العالمى جميع كوكبة الأرض. (سعيدى، ص ١٣٩)

تُعرف العولمة الاقتصادية بأنها الاندماج بين اقتصاديات الدول، دون وجود أى عوائق جغرافية، أو سياسية، أو اقتصادية كفرض التعرف الجمركية على السلع، والخدمات، مما ساهمت العولمة الاقتصادية مُنذ ظهورها في القرن العشرين للميلاد بتسارع التطور في قطاع الاتصالات، والذي ترافق مع انتشار شبكة الإنترنت، وهذا ما وفر وسائل حديثة ساهمت في خدمة القطاع الاقتصادى والنجاح فى الأعمال التجارية، واعتمدت العولمة الاقتصادية على التكامل الاقتصادى؛ أى ارتباط الاقتصاد المحلى لدولة ما مع الاقتصاد العالمى، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين اقتصاد الدول، واستخدام الموارد المتاحة فيها استخداماً مُناسباً، يوفر الكفاية المالية لكل دولةٍ من دول العالم.

مجموعة من القوى المؤثرة على العولمة

توجد مجموعة من القوى التى تؤثر على العولمة الاقتصادية وهى:

ألف - حرية الاستثمار: هى القدرة على التحكم برأس مال، دون وجود أى عوائق تمنع ذلك.



ب- الانتشار الصناعي: هو انتشار الشركات بين دول العالم؛ مهما كانت الدولة التي تتبع لها نهوض قطاعى الاتصالات، والمعلومات: هو التطور الذى يواكب الاتصالات، عن طريق توفير وسائل حديثة للاتصال بشبكة الإنترنت.

ج- تطور نمط الاستهلاك: هو تغير أسلوب الاستهلاك، فقد كان يعتمد فى الماضى على الشراء من السوق من المحلى، ومع ظهور العولمة صار من الممكن أن يحصل المستهلك على السلعة التي يريدتها من السوق العالمى.

مظاهر العولمة الاقتصادية

إن من مظاهر العولمة الاقتصادية:

التجارة العالمية: وهى نوعٌ من أنواع التجارة، وتعتمد على وجود مجموعةٍ من الأطراف التجار الذين يتبادلون السلع بينهم، عن طريق بيعها وشراؤها، ومن ثم طرحها للمستهلكين فى الأسواق العالمية أو المحلية، ومن خلال ذلك فقد ساهمت العولمة فى نمو التجارة بشكلٍ كبير؛ بسبب القدرة على توزيع الصناعات التجارية بين أكثر من دولة، مثل: قيام دولة ما بتزويد الحديد الخام لدولة أخرى من أجل صناعة السيارات.

الاستثمار الأجنبى: وهو قيام مجموعةٍ من أصحاب الشركات بافتتاح فروع لشركاتهم فى مجموعةٍ من الدول؛ بهدف استثمار رؤوس الأموال فيها، ومن الأمثلة على ذلك الاستثمارات الأجنبية فى مجالات امتيازات تصنيع المشروبات الغازية، وانتشار فروع للمطاعم المشهورة فى أغلب دول العالم.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وهنا نلاحظ مساهمة العولمة فى تطوير أنظمة الاتصالات والمعلومات بشكلٍ كبير مقارنةً بالماضى؛ إذ كان الاتصال مقتصرًا على إجراء المكالمات المحلية فقط، أما فى الوقت الحالى فقد وُفرت العولمة مجموعةً من التطبيقات والوسائل التي ساعدت على القيام بالاتصالات الدولية بتكلفةٍ ماليةٍ بسيطة، وأحياناً تكون مجانية. (بيشغاهى فرد، ١٣٨٠ ش، ص ١٥٩)



٢- عولمة السياسة

إنّ العولمة السياسية تقوم في أساسها على الحرية في مختلف صورها، كحرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، وحرية الاعتقاد، وحرية الانضمام إلى المنظمات السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، وحرية الانتخاب، وتتمثل المظاهر السياسية للعولمة في سقوط الأنظمة الديكتاتورية، كما وتؤكد على الحفاظ على حقوق الإنسان وصيانتها، وقد أدت العولمة السياسية إلى تطور العالم تطوراً ديمقراطياً ملحوظاً، ويظهر جلياً في العديد من الدول وخاصة الدول النامية، حيث ازداد المشاركة السياسية التي عززت مصير الشعوب، وسقطت الحواجز التي تمنع تكوين الأحزاب السياسية.

ومن مظاهر العولمة السياسية أيضاً تركيز المنظمات الدولية وغير الحكومية التي تهتم بالقضايا العالمية، مثل: قضايا حقوق الإنسان، وقضايا تحقيق السلام. **(بقنة، مقال في موقع**

صيد الفوائد)

محمد عمارة أحد الإسلاميين تعرض لأبعاد وميادين العولمة، حيث تضمن: وغير البعد الاقتصادي للعولمة، هناك البعد السياسي الذي يهملش دور المنظمات الدولية لحساب تعظيم الهيمنة العالمية لمؤسسات الدولة الأمريكية، فمجلس الأمن القومي الأمريكي يكاد أن يحلّ محلّ مجلس الأمن الدولي. وكذا قضايا وشؤون العالم الإسلامي قد عهد بها إلى لوبي يهودي أمريكي!.. والسيادة الوطنية لحكومات الدول القطرية والقومية - تلك التي أكدتها المواثيق الدولية - تتآكل لحساب التدخل الأمريكي والاطلسي ولحساب تعظيم سيادة العولمة الأمريكية على حساب السيادات الوطنية والقومية لدول الجنوب.. وفي انتقاص هذه السيادة الوطنية للدول تستغل أوراق الأقليات النصرانية والقومية في العالم الإسلامي، وتبلور وتمول شرائح من غلاة العلمانيين المتغربين في بلادنا للتبشير بهذه الاتجاهات حتى ليكتب كاتب نصراني في صحيفة يسارية مجاهراً بتأييده للتدخل الأمريكي الدولي في شؤون مصر الداخلية، بدعوى أنّ المطالبة بممارسة ضغوط دولية على الدول من أجل المحافظة على حقوق مواطنيها واحترام المواثيق الدولية هو أمر مشروع تماماً داخلياً وخارجياً.. ولا عجب في هذا فنحن نعيش في عصر الدولة ناقصة السيادة، وهذا أحد أهم أوجه ظاهرة الكونية، بل ويدافع عن هذا التفريط العجيب في السيادة الوطنية سيادتنا نحن فقط وليست سيادة قوى الهيمنة التي احترفت وتحترف



العنصرية واضطهاد الأمم والشعوب، ويدافع عن هذا التفريط وينظر له التقرير الاستراتيجي العربي التي تصدره بتمويل أجنبي مؤسسة الأهرام في مصر، والذي يشرف على إصداره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بالمؤسسة والخاضع لتوجيهات تطبيع العلاقات مع إسرائيل والرضا بالتسوية الأمريكية وللصراع العربية الصهيوني. (عمارة، ٢٠٠٩م، ص ٤٧ و ٤٨)

هكذا تتحول السياسة الأمريكية إلى السياسة العالمية لتصبح العولمة السياسة وانتقاص السيادة والتدخل في شؤوننا الداخلية.

وكذلك الدكتور مجذوب بخيت محمد، حيث تضمن: إن الحماية الاقتصادية التي تجدها الشركات الأجنبية داخل الدول، تنعكس على النظام السياسي لهذه الدول، إذ تؤدي إلى تقليص دور الدولة وتراجعها أمام تلك الشركات، التي تتحرك بدعم ومساندة القوانين الدولية، ومن ثم تتدخل الدول الأجنبية لحماية شركاتها، فتظهر انعكاسات ذلك على الأوضاع السياسية عامة في الدولة، ويكون ذلك أكثر وضوحاً في الدول النامية، حيث يتم الحديث عن الديمقراطية، والحريات العامة، وحرية الإعلام، ويتبعه الحديث عن قوانين الدولة، وأنظمتها تجاه الأقليات، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وغير ذلك مما يسفر عن الأهداف والأبعاد السياسية جراً الاتفاقيات الاقتصادية. (محمد نوم، مجذوب بخيت، ٢٠١٣م)

٣- عولمة الثقافة

العولمة الثقافية تعنى انتقال الأفكار والمعاني والقيم إلى جميع أنحاء العالم لتوسيع وتعزيز العلاقات الاجتماعية، وتتميز هذه العملية بالاستهلاك والاستخدام الشائع للثقافات المنتشرة والمتعارف عليها عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والسفر عالمياً، وقد أضاف ذلك إلى عمليات تبادل البضائع والاستعمار، والتي كانت لهما التاريخ الأطول في نقل المعاني والقيم الثقافية لجميع أنحاء العالم.

وقد مكن انتشار الثقافات الأفراد من المشاركة في العلاقات الاجتماعية الموسعة التي تعبر الحدود الوطنية والإقليمية، وإنشاء وتوسيع هذه العلاقات لا ينطوي على المستوى المادي فقط، فالعولمة الثقافية تتضمن تشكيل المبادئ المشاركة والمعرفة التي يربطها الناس بهوياتهم الثقافية



الفردية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الترابط بين الشعوب والثقافات المختلفة. (نشي،

ص ١٦٩)

ومن الجوانب البارزة للعولمة الثقافية هو إنتشار مطاعم معينة مثل سلسلة مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية. (ماكدونالدز، وستاربكس) اثنان من أنجح المطاعم والمقاهى العالمية، شركتان أمريكيتان يتم وصفها في كثير من الأحيان كأمتلة على العولمة، فى أكثر من ٣٢٠٠٠٠ و ١٨٠٠٠٠ مواقع مختلفة حول العالم، على التوالي اعتباراً من ٢٠٠٨.

وأيضاً مؤشر (بيج ماك) هو مقياس غير رسمى لتكافؤ القوى الشرائية بين العملات العالمية.

لذلك يرتبط مفهوم العولمة الثقافية ارتباطاً وثيقاً بفكرة التوحيد الثقافى العالمى، الذى استخدمته لجنة اليونسكو العالمية العاملة على مؤتمر السياسات الثقافية فى سبيل التنمية، حيث رأت اللجنة أنّ التوحيد الثقافى يستغلّ شبكة الاتصالات العالمية والهيكل الاقتصادى والإنتاجى التابع لها، والمتمثل فى شبكات نقل المعلومات والسلع، وتتخذ العولمة الثقافية بعداً اقتصادياً وإعلامياً، وتعدّ عولمة الثقافة شكلاً من أشكال السيطرة والتبعية، كما تحمل فى طياتها الكثير من المخاوف التى يعبر عنها من خلال وسائل الإعلام المختلفة على أنّها ظاهرة يجب الاستعداد لها، لما تحملها الثقافة من أهمية كبيرة فى حياة الأفراد؛ فهى التى تميز الأجناس البشرية عن بعضها البعض، وهى التى تؤكد الصفة الإنسانية للجنس البشرى (محمد توم، **مجنذب** بخيت، ٢٠١٣)

تداعيات العولمة

ألف- ضغط الزمان والمكان أو ظهور انموذج واطار مفهومي جديد:

مفهوم العولمة فى ١٩٦٠م حيث طرحت على الصعيد الدولى فى زمن الذى استعرض (مارشال ماكلوهان) القرية العالمية وزعم ماكلوهان أنّ كلّ حقبة زمنية كبرى فى التاريخ تستمد شخصيتها المميزة من الوسيلة الإعلامية المتاحة آنذاك على نطاق واسع، فهو مثلاً: يطلق على الفترة من القرن الثامن عشر إلى العشرين عصر الطباعة، ففى ذلك الوقت كانت الطباعة الوسيلة الرئيسية لنقل المعرفة بين الناس، وأعلن ماكلوهان أنّ الطباعة شجعت على الفردية والنزعات القومية، والديمقراطية، والنزوع إلى الخصوصية، والتخصص فى العمل، والتميز بين العمل

ووقت الفراغ، ووفقاً لرأى ماكلوهان فإنّ عصر الإلكترونيات قد حلّ محلّ عصر الطباعة، فالوسائل الإلكترونية تجعل الاتصال سريعاً، لدرجة أنّ الشعوب - على اختلاف مواقعها في العالم - تنصهر في بوتقة واحدة، وتشارك بشكل عميق في حياة الآخرين، والنتيجة كما يرى أن الوسائل الإلكترونية تقضى على الفردية والقومية، ونمو مجتمع عالمي جديد. (دُزّه و حيدري فر، ص ٢٠) و (غيدنز، ص ١٨٩)

ب- العولمة تتحدى السنة والميراث

من أهداف العولمة في المجال الثقافي، أن يسير البشر على النمط الغربي، ووفق تقليدهم وسلوكهم، ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في أنشطة المؤسسات الغربية في الدول النامية، وعلى سبيل المثال: ما تقوم به (هيئة المعونة الأمريكية، والمعونة الأسترالية، وسيدا كندا التابعة للحكومة الكندية، ودانيدا الدنمارك، وفنيدا فنلندا، ونورادا النرويج، وسيدا السويد، وغيرها).

والمؤسسات المذكورة توفر التمويل للجمعيات الأهلية النسائية في دول العالم الثالث، مستغلةً ندرة مواردها، ومما يشير إلى الاتجاه الاستغلالي لهذه المؤسسات، أن تمويلها قاصر على الدول الفقيرة، كمصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، والسودان، وموريتانيا. وإيضاً الهدف الثقافي لمؤسسات التمويل، فإنّها لا تغيب عن النشاط الثقافي لهذه الجمعيات، بل تنفذ للمشاركة في الأنشطة المختلفة كالمؤتمرات، والمعارض، والمحاضرات. (غيدنز، ص ٢٩٩)

المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة العالم الإسلامي مع العولمة

ليس اللجوء إلى خيار المواجهة مجرد اختيار؛ بل هو ضرورة لا بديل منها، لثلاث تكرر التبعية وإعادة إنتاج التخلف بكلّ أشكاله، وإذا كانت رياح العولمة، في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، قد هبت بكلّ عنف وجبروت، حتى بات الكثيرون يعتقدون ألا فائدة في التصدي لها؛ بل لا محيد عن الاستسلام لها والمضى في ركابها، إلا أنّها لا تحمل في طريقها كلّ المستسلمين لها كما أنّها لا تهب كيفما وحيشا اتفق.

وإذا كان البعض من أصحاب الرأي وذوى القرار يعتقدون ألا فرصة للانفلات من قبضة التخلف إلا بالانخراط التام في دواليب النظام العالمي المعاصر، اقتصادياً وثقافياً، معتبرين أنّ التنمية في إطار التبعية طريق لا مناص منه معتقدين بأنّ البلدان التي تمكنت من اللحاق بكوكبة

الدول المتقدمة إنما تأتي لها ذلك من خلال ارتباطها بالبنوي الوثيق بهذه الدول، (نماذج ألمانيا، اليابان وخاصة نمور جنوب شرق آسيا: كوريا الجنوبية، التايوان، سنغافورة...)، فإنهم لا يأخذون بعين الاعتبار خصوصية العالم الإسلامي بالنسبة للغرب، فالنموذج الحضاري الإسلامي كان دائماً المنافس الشديد للنموذج الغربي؛ بل إن هذه المنافسة كثيراً ما وصلت إلى التصادم، وهذا ما جعل الغرب يقف موقفاً حذراً من أية محاولة نهضوية في العالم الإسلامي - وخصوصاً في الشرق الأوسط وذلك لموقعه الجغرافي وغيره - تستهدف الخروج من دائرة التخلف، بل لا يتردد في التصدي لها حتى لو كانت في دائرة التبعية للغرب، وعن طريق التلمذ على يديه، تتعرض هنا لبعض استراتيجيات المواجهة مع العولمة:

ألف- العودة إلى الذات وبنائها

يجب أن يكون إصرارنا على المواجهة من خلال بناء الذات انطلاقاً من مقوماتنا المادية والمعنوية، وما أكثرها، ونكتفي هنا باختزالها فيما يلي:

أولاً: بناء الإنسان: إن الإنسان هو رصيد الثروة الحقيقي لأية أمة، فلا الخيرات الطبيعية ولا الموارد المالية يمكن أن تكون لها قيمة دون عمل الإنسان الذي يعود إليه الفضل في تدبير هذه الموارد وتسخير تلك الخيرات، فبلدان كالاليابان وكوريا الجنوبية، رغم أنها تفتقر إلى المواد الأولية، إلا أنها غنية بكفاءة أبنائها، وعلى أساسها شيدت صرح نهضتها، ثم شرعت بعد ذلك في تصدير جزء منها نحو الخارج كخبراء وفنيين، وتقدر مساهمت العنصر البشري في الدخل الوطني الخام لليابان بأزيد من ٨٠ في المائة، فيما لا تتجاوز هذه النسبة ١٠ في المائة بالنسبة لبلداننا. (المنجرة، ص ١١١)

والعالم الإسلامي اليوم قوة بشرية هائلة، لكن هذه القوة ما تزال مادة خام، فمعدلات الأمية ما تزالت تضرب أطنابها في دول العالم الإسلامي، إذ تتجاوزت ٨٠ في المائة في بعض الدول ولا تنزل عن ٥٠ في المائة إلا في القليل منها فقط.

وإنه لمن المؤسف أن يكون هذا وضع أمة أول ما نزل من كتابها المقدس كلمة «اقرأ»، وتدين بدين يرفع مكانة العلم ليجعله أحياناً فوق منزلة العبادة، ويعظم قدر العلماء حتى ليعتبرهم وريثة الأنبياء، فأية مفارقة عجيبة هذه.. وإن الأدهى والأمر هو، من جهة غياب برنامج فعلى



لمحو الأمية التي لن تستلزم حسب بعض الخبراء أكثر من (٥) سنوات لو صدقت النيات. (المنجرة، ١٩٩١م، ص ٢٨٣)

ومن جهة أخرى انتشار أنواع جديدة من الأمية تتمثل فى الغربية التي يعيشها بعض المتعلمين عن روح عصرهم، فهم محسوبون عليه وإن كانوا يعيشون خارجه بسنين وربما بقرون، فأى مستقبل لهذه الأمة بدون سلاح العلم؟ وكيف يمكن مجابهة أمواج العولمة العاتية بحشود لا يحسنون فن السباحة؟

إنّ الوزن الديمغرافى للعالم الإسلامى، رغم علّاته، يحسب له ألف حساب فى الغرب الذى يتميز هرمة السكاني بانحسار قاعدته واتساع قمته، مترجماً بذلك شيخوخة ساكنة للدولة الغربية، وهذه الأخيرة تدرك تماماً أنّ الدماغ البشرى، أساس المعرفة، وإنّ مخزونه يوجد اليوم وغداً فى منطقة العالم الثالث التى تتوفر على ساكنة شابة، وتعرف نسبة توالد مرتفعة. (أبو ثور، ص ٨)

ولعلّ لهذا القلق ما يبرره، إذ لم يعدّ خافياً أنّ الأدمغة العربية والإسلامية والعالم الثالث عموماً، استطاعت من خلال عطاءاتها العلمية أن تفرض وجودها على مستوى مراكز الأبحاث العلمية فى كلّ من أوروبا وأمريكا، ورغم أن معظم هذه الطاقات قد اندمجت كلياً أو جزئياً فى نمط الحياة الغربى، إلا أنّ ذلك لم يمنع أن ينظر إليها هناك على أنّها تشكل احتياطاً أو قاعدة خلفية لبلدانها الأصلية.

وإنّ إعداد الإنسان لا يعنى فقط تسليحه بالعلم والمعرفة؛ بل لا بدّ من بناءه فكرياً وعقائدياً حتى يسخر علمه لخدمة قضايا قومه وأمته، إذ بدون هذا الشرط، يوشك العالم (بكسر اللام) أن يكون على أمتة بدل أن يكون معها، فالعالم أو العامل اليابانى مثلاً لا يكون مدفوعاً فى اشتغاله باعتبار ذاتية فقط، كتحقيق الربح الشخصى، بقدر ما يكون مهووساً بالانتصار لنظامه الاجتماعى والاقتصادى والعقدى.. إن الشعور بالانتماء - خاصة الانتماء العقدى - كان دائماً القوة الدافعة والمحرك المنشط لعملية الإنتاج والعطاء، فلا بدّ إذن من إعادة الاعتبار للمواطن بتمكينه من جميع حقوقه المادية (الشغل، السكن...) والمعنوية (حرية الاختيار، حرية التفكير...)، وأن يستعيد ثقته بوطنه ودينه وقيم مجتمعه، ويحق له التعبير عندئذ أن يفتخر بمقوماته ويدافع عنها من خلال عطاءاته وإبداعاته.

هذا وإن المواطن المقهور الذى لا يستشعر قيمته داخل وطنه يوشك أن يكفر بهذا الوطن، ولا يتبنى قضاياها ولا ينتصر لها.

وإنّ بناء المواطن الكفوء المسؤول المبادر والمبدع، لا يمكن أن يكون إلا نتيجة تخطيط تربوى محكم، يأخذ بعين الاعتبار تحديات اللحظة التاريخية الحاسمة التى نجتازها عكس المناهج التربوية المطبقة حالياً فى أغلب الدول الإسلامية، والتى تقوم على أساس بناء الفرد المستهلك المعطل الدور، اللامسؤول. (إبراهيم، ص ٧٠)

ثانياً: الاعتماد على الذات: إنّ الموقف من الذات وإمكاناتها عامل فى غاية الأهمية فى بلوغ النجاح أو السقوط فى الفشل، ويسرى هذا على الأفراد كما ينطبق على الأمم والشعوب (محفوظ، ص ٥٩) فالأمة التى لا تثق فى قدراتها ولا تقدر إمكاناتها الذاتية حق قدرها، لا يمكن إلا أن تكون على الدوام ظلاً للآخرين، فهى لا تعتقد إلا فيما يقولون ولا تنفذ إلا ما يقررون، إنّه «التسول الحضارى»، (محفوظ، ص ٤٩) الذى يمثل قمة العجز والفشل والاستسلام أمام التحديات، ويبحث على الاكتفاء بنقل الآخر وتقليده على نحو مشوه فى نظمه وقوانينه وثقافته.

لقد ثبت من خلال التجارب التنموية التى خاضتها العديد من الدول أن التقدم لا يمكن أن يستورد من الخارج؛ بل هو عمل داخلى ينم عن صيرورة تغييرية تتضافر فيها العديد من العوامل (اقتصادية وسياسية وثقافية...) فيما تبقى العوامل الخارجية معطى مساعداً لا أكثر.

وإذا كانت العولمة قد جعلت من العنصر الخارجى عنصراً حاسماً فى عملية التغيير والتطوير، فإنّ ذلك لا يعنى بتاتاً إمكانية القفز على العناصر الداخلية؛ بل على العكس من ذلك تماماً، فكلّما كان حضور الخارج قوياً على المستوى الداخلى كلّما تضاغت الحاجة إلى تدعيم الجبهة الداخلية وتقويمها للرفع من مناعتها ضد الذوبان والسقوط أمام الخارج المنافس، والخارج لا يكون فى أحسن الأحوال إلا منافساً، فعلى الصعيد الاقتصادى، مثلاً: فإنّ تحرير المبادلات التجارية على نحو يوفّر كلّ المواد والسلع فى السوق الداخلية وبأثمان مناسبة، لا يعنى الاستغناء عن بناء صناعة وطنية؛ بل على العكس من ذلك، حيث إنّه يحتم عندئذ تطوير هذه الصناعة، وبذل المزيد من الجهود المالية والقانونية والفنية والتربوية، لأجل الرفع من مستوى أدائها كيما تتمكن من مواجهة المنافسة داخلياً وخارجياً.



وإنَّ أمتنا تعيش اليوم مع الأسف لحظة الوهن التي تحدث عنها الرسول الأكرم (ص) في حديث القصة، وذلك الوهن الذي سببه ترك الجهاد، ولعلَّ الجهاد هنا لا يدلُّ فقط على خوض غمار ساحة القتال، ولكن أيضاً خوض غمار ساحات أخرى لعلَّها لا تقلُّ أهمية، كساحة العلم والعمل والمساهمة البناءة في تشييد صرح الحضارة الإنسانية، وما التبعية المركزية التي تخضع لها هذه الأمة، إلا تعبيراً عن فقدانها لفاعليتها وحيويتها التاريخية والحضارية، بحيث دخلت مرحلة الجمود ومراوحة المكان، وقد اعترها التحلل والوهن والضعف. والأمة التي تفقد الزخم في اندفاعها، والتي تمثل الحركة، تضيع في متاهاتها، لأنَّ التاريخ لا يرحم ولا يحترم سوى الحي من الأمم والشعوب. (الحاج علي، ص ١٩)

ولا مناص إذن من انتفاضة شاملة يتحقق من خلالها للأمة عودتها إلى ذاتها، لتستثمر كافة مقوماتها المادية، ولتستغلَّ كلَّ طاقاتها الروحية في اتجاه استرداد مكائنها، وإعادة الاعتبار لنفسها بين الأمم، وإنَّ الاعتماد على الآخر والتبعية له في أية صورة، صفة لا تتسجم مع الشعور بالانتماء للإسلام الذي يحرص كثيراً على تميز واستقلالية الشخصية المسلمة، بدءاً من مسائل الاعتقاد والتصوير إلى قضايا الشكليات والمظاهر، مروراً بالسلوكيات والممارسات.

وهكذا فإنَّ التبعية للآخر والخضوع له اعتقاداً وممارسة، لا يمكن تصورها إلا في ظل ضعف أو غياب الولاء لله سبحانه وتعالى، فالتبعية بكلِّ صيغها الماضوية أو الاستكبارية، لا تخرج عن كونها «آلهة» يخضع لها الإنسان، ممَّا ينافي الوحدانية إذ أن الوحدانية هي نفى كلِّ إله خارج الذات الإلهية المطلقة، وإثبات الذات الإلهية المطلقة كحقيقة نهائية ليس معها، ووحيدة ليس معها شيء أبداً. (الحاج علي، ص ٣١ و ٣٢)

ب- الوحدة والتكامل

إنَّ حتمية الرفع من مستوى الأداء الاقتصادي بواسطة عقلنة استعمال الموارد - التي يفرضها منطق العولمة- دفع بالدول الرأسمالية المتقدمة إلى التكتل في إطار تجمعات جهوية، والهدف من هذه التكتلات هو «تعزيز القدرات التنافسية، وخلق كيانات اقتصادية عملاقة ذات طاقات عالية وإمكانات كبيرة تؤهلها لخوض المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية الدولية، ومجابهة القوى الدولية الأخرى المنافسة». (المداح الإدريسي، ص ٢٣)

فعلى المستوى العالمى يمكن أن نلاحظ هناك ثلاثة تجمعات دولية كبرى فى طور التكوين: فهناك من جهة أوروبا التى تمضى بخطوات ثابتة نحو الاندماج الشامل لبلدانها اقتصادياً سياسياً.. وهناك من جهة ثانية تجمع «النافطا» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يضمّ كلّ من كندا والمكسيك، وأخيراً هناك تكتل دول جنوب شرق آسيا تحت لواء اليابان، والأمر هنا كما هو واضح يتعلق بدول متقدمة، ومع ذلك فإنّها لم تجد بداً من التكتل على أسس اقتصادية، حتى تتمكن من مواجهة التحديات التى يفرضها الحاضر وتلك التى ينبئ بها المستقبل.

غير أن البلدان العربية والإسلامية، من جهتها، ليست على ما يبدو، معنية بهذه التحديات، فهى رغم كلّ ما تملكه من مقومات الوحدة المادية والروحية من (الدين، اللغة، التاريخ، الجغرافية...)، إلا أنّها ما تزال كيانات متنافرة وفيّة لخطة التقسيم الاستعماري، الذى وضع بينها حدوداً وهمية سرعان ما تعززت بالحديد والنار، حتى أضحت حقيقة مرة يتجرعها اليوم كلّ المسلمين، نعم يتجرعونها أولاً لكونهم حرموا من حقهم فى الانتماء - سياسياً - إلى وطنهم الإسلامى الكبير، وفرض على كلّ جزء منهم أن يحصر عواطفه واهتماماته داخل إطار جغرافى وبشرى محدود للغاية، قيل له إنه كلّ وطنه، وما يحز فى النفس أكثر ليس فقط تعدد أوطان المسلمين، ولكن بالأساس تضارب اتجاهاتها واختلاف اهتماماتها، ولعلّ نظرة سريعة على الإعلام الرسمى للأوطان الإسلامية خاصة المرئى منه، كافية للوقوف على هذا الاختلاف وذاك التضارب. فكلّ «وطن» يعتبر نفسه أمة فى حدّ ذاتها، لها خصائصها التاريخية والجغرافية ولها مميزاتها الثقافية والاجتماعية. كما يعتبر نظامها السياسى والاقتصادى هو الاختيار الذى يجب أن يحتذى، وينظر إلى حكامها على أنّهم النموذج المثالى لأولياء الأمور، أقوالهم ذرر من الحكمة وقراراتهم منبع كلّ خير ونعمة.. أمّا باقى الأوطان الإسلامية فلا يتعامل معها هذا الإعلام إلا من باب ما يجرى فى الخارج، إذ لا تمييز بين ما يجرى فى فلسطين أو أفغانستان وما يحدث فى كمبوديا وسريلانكا.

ولا يؤدى المسلمون ثمن تمزق وطنهم الكبير من عواطفهم فحسب، بل يؤدونه أيضاً وعلى حساب مستوى معيشتهم، فالتقسيم الجائر للأمة نجم عنه تقسيم غير عادل لثرواتها وخيراتها، على نحو جعل من البعض أغنياء متخمين بالشراء إلى حدّ البطر، وآخرين معدمين إلى حدّ



الفاقة، وهذا ما يؤكد التباين الواضح في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي يتراوح بين ٠/٢ دولار في اليوم أي في حدود ٧٣ دولار في السنة، و٦٣ دولار في اليوم أي ٢٣٠٠٠ دولار في السنة. (النجار، ص ١١٥)

ونظراً لأجواء عدم الثقة السائدة بين أوطان الإسلام، فإنّ الأموال الفائضة عن إثراء المسلمين تودع لدى البنوك الأجنبية التي تقرضها لبلدان العالم الثالث، ومن ضمنها طبعاً الدول الإسلامية المحتاجة، ومن جراء هذه الديون اللعينة، تعيش هذه الدول تحت وطأة أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة، يؤدي ثمنها المواطنون المسلمون لصالح مواطني دول الغرب الوسيطة بين أغنياء المسلمين وفقرائهم.

إنّ المطلوب اليوم من ذوى القرار في العالم الإسلامي، ليس هو الوحدة، فهذا أمل غير وارد الآن حتى في الأحلام، وإئماً المطلوب هو فقط محاولة تجاوز الخلافات المصطنعة والحساسيات الضيقة، والعمل لقصد تحقيق حد أدنى من التنسيق والتعاون خدمة للمصالح المشتركة.

ولا يغنى انضمام الدول الإسلامية - مفترقة - إلى كتلتان اقتصادية وسياسية ذات أهداف وتوجهات مختلفة (منظمة الوحدة الإفريقية - المؤتمر الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا..). عن تأسيس كيائها المستقل ذو البعد الإسلامي الواضح.

فمثل هذا الكيان هو الذي يترجم بحق هوية الأقطار الإسلامية، ويضمن لشخصيتها الاستقلال والتميز على غرار دول أوروبا المسيحية، ودول جنوب شرق آسيا البوذية، هذا فضلاً على أن المجال الإسلامي يتميز بغناه البشري وتنوعه الجغرافي وموقعه الجيو استراتيجي المتميز وسط العالم.

إن توسيع دائرة الوحدة السياسية، والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني، أضحي ضرورة مصيرية، لا يمكن بغيرها أن يكون لهذه الأمة وجود يذكر في عالم التكتلات السياسية والاقتصادية، حيث لم تعد اليوم إمكانية لتجمعات بشرية يقلّ تعدادها عن مائة إلى مائة وخمسين مليون نسمة. (النجار، ص ١١٥)



ج- تسليط الضوء على القواسم المشتركة الثقافية في العالم الإسلامي

إنّ دول العالم الإسلامي تقف اليوم في مفترق طرق حاسم، وإذا كانت المصالح الذاتية والآنية لبعض ذوى القرار وذوى الرأى تدفعهم لنهج أيسر السبل، سبيل التبعية الذى يمرّ عبر الاستزاق الاقتصادى، والركوع السياسى، والذوبان الثقافى، فإنّ تحديات العولمة - حالاً ومستقبلاً - ستؤكد أن الاختيار السليم، وإن كان الأصعب، هو اختيار طريق المواجهة، عبر بناء الإنسان وإعادة الاعتبار لقيمه كأساس لكلّ نهضة، والاعتماد على الذات كسبيل وحيد لتراكم ثمار المجهودات التنموية، كلّ ذلك لا يمكن أن يؤتى أكله إلا فى تربة مجال أشمل وأرحب من الحدود الوطنية الضيقة، ولن يكون غير العالم الإسلامى مجالاً حيويّاً لتفجير طاقة أبنائه واستغلال خيراته على أحسن وجه.



إن العولمة ظاهرة تريد فرضها على العالم بأجمعه وخاصة على العالم الإسلامي فهي ظاهرة لا مفرّ منها ولا بد التصدّي لها ومواجهتها وأخذ الأمور الحسنة منها إذا توصلنا إلى نتيجة أن هذه من المحسنات لهذه الظاهرة الغربية المولد؛ فحرى بنا أن نجعل موجتنا الإسلامية أقوى من الموجات غير الإسلامية والغربية. فإنه لا بد هنا في هذه المواجهة من العودة إلى الذات وإحياء الثقافة الإسلامية، وذلك عبر العمل في الاكتفاء الذاتي في البنى التحتية والفوقية مثل القطاعات الثقافية، والإقتصادية والسياسية. وكذلك لا بد من المواجهة النشطة وغير السلبية للعولمة. وهنا تزهو دور القيادة الواعية التي ترشد الأمة للقيام بهذه المهام بأحسن وجه ممكن. لأن مثل هؤلاء القادة الذين لا يفكرون إلا باعتلاء الإسلام والأمة الإسلامية يستفيدون ويستشيرون دائماً الخبراء في الأمور المختلفة، فيرسمون أذكي خطط لمقابلة الظواهر الحديثة وخطط المنافسين وبطاعتهم سوف يصل الأمة إلى سعادتهم الدينية والدنيوية.



المراجع:

١. القرآن الكريم
٢. إبراهيم، فؤاد. «التنمية المستقلة: قراءة أولية في عوامل الإخفاق وشروط النجاح». **مجلة الكلمة**. العدد ١١.
٣. أبو ثور، رشيد. «التحولات العالمية الكبرى». **مجلة المنعطف**. العدد ١٢.
٤. اينري ليغيتير، مايكل. **جهاني شدن اقتصاد**. هزينه ها وفايده ها. ترجمه حسين عليپور. راهبرد. العدد ٣١.
٥. توحيد فام، محمد، مقاله: تفسير فرهنگي جهاني شدن: فصلنامه فرهنگ عمومي. العدد ٣١.
٦. التويجري، أحمد عثمان. (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م). الدين والعولمة، **المجلة العربية**. العدد ٢٧٣.
٧. الجابري، محمد عابد. (سنة ١٩٩٩م). العولمة والهوية الثقافية... عشر أطروحات. **مجلة المستقبل العربي**. العدد ٢٤٨.
٨. الحاج علي، مصطفى. مفهوم التنمية ومركزاتها في ضوء مشكلة التبعية. مقاربة تحليلية. **مجلة المنطلق**. العدد ٦٨ و ٦٩.
٩. الدجاني، أحمد صدقي. (٢٠٠٠م). **في العرب والعولمة**. ط مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٣. بيروت.
١٠. دُزه، ميرحيدر و حيدري فر، محمد رنوف. تحول مفهوم سرزمين در عصر جهاني شدن. **فصلنامه ژئوپولتيك**. العدد ٢.
١١. الرقب، صالح حسين. (٢٠٠٨م). **العولمة الثقافية آثارها وأساليب مواجهتها**. ط كتاب مؤتمر: (العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي). عمان- الأردن.
١٢. سعيدي، رحمان. جهاني شدن ومهندسي فرهنگي. **مجلة دانشگاه اسلامي**. العدد ١.
١٣. شلبي، أحمد. (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م). العولمة. **مجلة المنهل**. العدد ٥٥٧.
١٤. علوي السادة، برير. (١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م). العولمة طريق الهيمنة. **مجلة الوعي الإسلامي**. العدد ٤٠٩.
١٥. عمارة، محمد. (٢٠٠٩م). **بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية**. ط مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع. م. ط. مصر.
١٦. گروه نویسندگان. **بازشناسی لیبرالیسم و جهانی شدن**. ط مركز پژوهش های صدا و سیما. قم. ایران.



١٧. گیدنز، آنتونی. **تجدد وتشخص**. ترجمه ناصر موفقیان. ط نشر نی.
١٨. محفوظ، محمد. «نظریات التخلف فی الفكر العربی، قراءة نقدیة». **مجلة الكلمة**. العدد ١١. السنة الثالثة.
١٩. محمد توم، مجذوب بخیت. (٢٠١٣). مقالة أبعاد العولمة وتأثيرات التدفق الإعلامي على الدول النامية. **مجلة جامعة السودان للعلوم وتكنولوجيا**.
٢٠. المداح الإدريسی، محمد. «الوطن العربی بین الفاعلیة والتهمیش فی عالم متغیر». **مجلة الوحدة**. العدد ٨٤.
٢١. المطیری، منصور زوید. (١٤٢٠هـ). العولمة فی بعدها الثقافی. **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**. العدد ٥٨.
٢٢. المنجرة، المهدي. «قضايا التنمية؛ الإخفاقات والمستقبل». **مجلة الكلمة**. العدد ١١. السنة الثالثة.
٢٣. المنجرة، المهدي. (١٩٩١م). **الحرب الحضارية الأولى**. مستقبل الماضي وماضي المستقبل. ط ٣. مكتبة الشروق الدولية.
٢٤. النجار، زغلول راغب. **قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر**. ط ١. مكتبة وهبة. ط ١. القاهرة.
٢٥. نش، كت. **جامعه شناسی سیاسی معاصر**. ترجمه: محمد تقی دلفروز. ط انتشارات كوير، تهران.
٢٦. نهاوندیان، محمد. **ما وجهانی شدن**، پیش طرح شناخت و سیاستگذاری. ط مرکز ملی جهانی شدن، تهران.
٢٧. هلد، دیوید / و مک گرو، آنتونی. **جهانی شدن ومخالفان**. ترجمه: مسعود کرباسیان. ط شرکت انتشارات علمی فرهنگي.
٢٨. واترز، مالکوم. **جهانی شدن** ترجمه إسماعیل مردانی و سیاوش مریدی. ط انتشارات سازمان مدیریت صنعتی. تهران.
٢٩. بقنه، مبارك عامر. **مفهوم العولمة ونشأتها**. موقع صيد الفوائد:

<http://www.saaaid.net/Doat/mubarak/5.htm>

